

مرورة فكري*

المؤسّسات الأمنية والحراك الثوري في مصر

تناقش هذه الورقة العلاقات بين المؤسّسات العسكرية والأمنية في مصر وقوى الحراك الثوريّ منذ ثورة ٢٥ يناير. وتقيّم هذه العلاقات عبر ثلاث مراحل رئيسية مرّت بها مصر: المرحلة الانتقالية الأولى، وهي التي أدارها المجلس العسكري بصورة مباشرة؛ فمرحلة رئاسة محمد مرسي؛ ثم مرحلة الحراك الثوري بعد عزل مرسي.

واعتمدت هذه الورقة على آلية رصد المحطات الأساسية في هذه العلاقات، والتي اعتمدت على قراءة تفصيلية للأحداث الكبرى التي جرت في مصر في كل مرحلة من المراحل الثلاث، وتحليل أثر كل حدث من هذه الأحداث في صوغ هذه العلاقة. وقد قدمت الورقة توصيفاً لطبيعة هذه العلاقة في كل مرحلة من المراحل وأثرها في العملية السياسية في مصر بصفة عامة.

* محاضرة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مرحلة التصادم مع الشرطة والاحتفاء بالجيش: من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣

شهدت العلاقة بين الشرطة والحراك الثوري، في هذه المرحلة، نمطاً صدامياً، في حين تميّزت العلاقة بالجيش بقدر كبير من الحميمية التي تبلورت في شعار "الجيش والشعب إيد واحدة". وكانت هناك عدّة محطات أساسية شكّلت هذه العلاقة، وسيجري التركيز في هذا السياق على الأيام ٢٥، ٢٨ و٣٠ كانون الثاني/يناير، و٢ شباط/فبراير (موقعة الجمل).

لقد تعاملت الشرطة بعنف، كما كان متوقعاً، لمنع تظاهرات ٢٥ يناير من الوصول إلى ميدان التحرير بالقاهرة، وجرى فضّ الاعتصام القصير في اليوم التالي. وكانت المواجهات في محافظات أخرى أكثر دمويةً، وبخاصةً في السويس التي استشهد فيها ثلاثة مواطنين. وتعدّ الفترة الممتدّة من يوم ٢٨ (جمعة الغضب) إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير، فترةً مفصليّةً في تحديد مسار هذه العلاقة في الفترات التالية، نظراً إلى استخدام الشرطة العنف المفرط، وإطلاق الرصاص الحيّ على المتظاهرين، ودهسهم بمدبّعات الأمن المركزي. في المقابل، تزايدت أعمال العنف؛ مثل حرّق أقسام الشرطة ومقارّ الحزب الوطني الحاكم آنذاك. وكان من أسوأ الأحداث الواقعة في تلك الفترة، ما يتعلّق بفتح السجون وهروب المساجين، وانتشار البلطجية، وتعدّد حالات السلب والنهب. وقد جرى كلّ ذلك في ظلّ غياب أمني تامّ، مما ترتّب عليه فرض حظر التجول، ونزول القوّات المسلحة لحماية المنشآت العامة والحيوية بالأساس.

وتجدر الإشارة إلى اقتران هذه الفترة باقتناع كبير من المصريين- وبخاصة الثوار- بأنّ حالة الانفلات الأمني مدبّرة من الداخلية، إمّا محاولةً أخيرةً لبثّ الرعب في النفوس لإجهاض الثورة، وإمّا أنها عقاب للجماهير بسبب تمردّها. وبصرف النظر عن صحة ادعاء تورط الداخلية من عدمه، فإنّ الصورة التي ظلّت ثابتة في الأذهان هي أنّ الشرطة تخلّت عن الناس وتركتهم فريسةً لأعمال البلطجة،

وإن كانت قد اتخذت منحنى تصاعدياً فإنها ليست ناتجةً عن الحراك الثوري على نحو مباشر. وأمّا السبب الثاني فهو متعلّق بوجود قدر كبير من الاتفاق بين الفواعل المختلفة على الساحة المصرية، على أنّ ما يحدث في سيناء أعمال إرهابية تقتضي مواجهةً من الدولة، على الرّغم من الاختلاف في أسلوب التعامل تجاه تلك الأعمال. وأمّا السبب الثالث فهو أنّ المعلومات المتاحة بشأن طبيعة العمليات في سيناء قليلة؛ إذ إنّ هناك تعميماً على حقيقة ما يحدث هناك، وعلى أبعاده المختلفة.

لم يكن اختيار يوم الخامس والعشرين من يناير لتدشين الحركة الاحتجاجية ضدّ نظام حسني مبارك عشوائياً، وإمّا كان مقصوداً لكونه موافقاً لعيد الشرطة. فقد كانت النظرة السائدة إلى الشرطة أنّها الظهير الأساسي للنظام الذي استند إليه لقمع معارضيّه وتكميم الأفواه. وهذا ما جعلها محور اهتمام العديد من الناشطين، وخصوصاً المدوّنين قبل الثورة^(١). ولم يكن شعار "الشرطة والشعب في خدمة الوطن" في تلك المرحلة (استبدلت به وزارة الداخلية المصرية الشعار التقليدي "الشرطة في خدمة الشعب") إلا تأكيداً لفكرة ولائها للنظام وحده، فالنظام والوطن كانا، على ما يبدو، مترادفين عند جهاز الشرطة. وهكذا، كان شعار الكرامة الإنسانية إشارةً واضحةً إلى رفض ممارسات الدولة البوليسية.

وظلّت المؤسسة العسكرية على قدر كبير من الاستقلالية في ما يشبه وضع دولة داخل الدولة^(٢). وكان وجود الجيش في الحياة السياسية ممثلاً، أساساً، بشخص رئيس الجمهورية الذي تولّته شخصية ذات خلفية عسكرية منذ انقلاب يوليو ١٩٥٢. كما شغل العديد من ألوية الجيش السابقين مناصب داخل الدولة، محافظين أو في دواوين الوزارات. وعلى المستوى الشعبي حظي الجيش بمكانة كبيرة ظهرت في الترحيب العارم للمواطنين به عند نزوله بأوامر من مبارك نفسه، أثناء ثورة ٢٥ يناير، ثقةً منهم بأنّه لن يستهدف المتظاهرين السلميين.

وتستعرض هذه الورقة علاقة هاتين المؤسّستين الأمنيّتين بالحراك الثوري، منذ ٢٥ يناير ٢٠١١، إلى ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وترصد الورقة أربع مراحل أساسية لهذه العلاقة: الأولى هي مرحلة الصّدّام مع الشرطة والاحتفاء بالجيش، وهي تمتدّ من ٢٥ يناير، إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، والثانية هي مرحلة الصّدّام مع كلّ من الشرطة والجيش، وقد امتدّت من ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢، وأمّا الثالثة فهي مرحلة إعادة صوغ العلاقة، وهي تمتدّ من ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، وأخيراً مرحلة التعاون (أو التحالف) مع الشرطة والجيش، وهي فترة ما بعد ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣^(٣).

١ من أكثر الذين سلطوا الضوء على ممارسات الشرطة في فترة حكم مبارك المدون وائل عباس، من خلال مدوّنته الوعي المصري، على الرابط:

<http://misrdigital.blogspot.com>

كما كانت حادثة قتل الشاب الإسكندري خالد سعيد (في يونيو ٢٠١٠) التي اتّهم فيها بعض أفراد الشرطة، نقطة تحوّل بالنسبة إلى الحراك السياسي الموجود آنذاك والدفع به إلى الاتجاه الثوري، انظر تفاصيل الحادثة على الرابط:

http://25janaer.blogspot.com/2011/06/blog-post_843.html

٢ يزيد صايغ، "فوق الدولة.. جمهورية الضباط في مصر"، أوراق كارنيجي، على الرابط: <http://linkis.com/blogspot.com/HIBb>

٣ وتجدر الإشارة إلى أنّ أحداث العنف الواقعة في سيناء لا تدخل في نطاق هذا التقرير لعدّة أسباب؛ منها أنّ أحداث العنف والإرهاب في سيناء بدأت منذ فترة مبارك، ومن ثمّة فهي

مشاركة مدنية في إدارة المرحلة الانتقالية، ومحاكمة رموز النظام السابق وقتلة الشهداء، وإلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين، وتطهير أجهزة الدولة وبخاصة الداخلية. وكانت إحدى السمات المميزة لهذه المرحلة، هي، بروز دور فاعل جديد في المعادلة الأمنية، ومحدد أساسي في علاقة الحراك الثوري بالمؤسستين الأمنيتين، عُرف بـ"الطرف الثالث". وقد ظلّ الحديث عن "الطرف الثالث"، طوال فترة حكم المجلس العسكري، دالاً على فلول النظام السابق، إضافةً إلى بعض الأطراف الخارجية في إطار من نظرية المؤامرة. ولكن الحقيقة أنّ هذا "الطرف الثالث" لم يجرِ تحديده أو محاسبته قط.

إلا أنّ هذا لا يعني أنّ الشرطة كانت خارج المشهد، فالاشتباك الأكثر دمويةً كان - بحسب ما رُوّجه الثوار - إمّا بين قوّات الشرطة والثوار، وإمّا بتدبير الداخلية وتواطؤها. وظلّت المطالب المتعلقة بمحاكمة ضباط الشرطة ممن قتلوا الشهداء، وتطهير جهاز الشرطة من رموز الفساد، العامل الرئيس المحدد لعلاقة الحراك الثوري بالشرطة^(٦). وعلى الرّغم من حرص الشرطة على إعادة شعار "الشرطة في خدمة الشعب"، فإنّ الشكوك كانت متعلقةً بحقيقة القطيعة عن الممارسات السابقة. وتأكّدت هذه الشكوك مع تكرار حوادث بعينها تخلّلت هذه المرحلة، وكشفت بوضوح عن استمرار العقيدة الشرطية على ما كانت عليه في ظلّ نظام مبارك. وظلّ الوجود الشرطي في الشوارع رمزياً، وهذا الأمر الذي قد يُفسّر بالضربة الموجهة التي أضعفت الجهاز الشرطة في ٢٥ يناير، أو بامتناع الضباط الذين وجدوا الثورة تسلبهم ما تمعنوا به من مكانة وهيبة، عن أداء واجبهم، إضافةً إلى كراهية الشارع لهم.

وسرعان ما ظهرت بوادر الشقاق بين الجيش والقوى الشبابية، وذلك تحديداً عقب تظاهرات ٢٥ شباط/ فبراير التي عُرفت بـ"جمعة التطهير"^(٧). فقد قرّر بعض المتظاهرين الاعتصام في الميدان، ولكنّ الشرطة العسكرية استخدمت القوّة لتفريقهم. ويبدو أنّ قيادات الجيش أدركت وقع الحادثة على الرأي العامّ عمومًا، وعلى الثوار على وجه الخصوص، فسارعت إلى إصدار رسالة اعتذار لشباب

على الرّغم من أنّ ذلك الاختفاء كان، في حدّ ذاته، إشارةً واضحةً إلى تهاوي النظام، وقوّة المدّ الثوري. وعلى النقيض من ذلك، رحّبت الجماهير بنزول قوّات الجيش، وقد كانت النظرة إليها آنذاك - على أقلّ تقدير - مؤسّسة محايدة.

وكانت أكثر الحوادث دمويةً في تلك الفترة حادثة ليلة ٢ شباط/ فبراير، في ما عُرف بـ"موقعة الجمل" التي كانت نقطة تحوّل مهمّة في مسار الثورة^(٨). فقد هاجم الآلاف من مؤيّدَي مبارك اعتصام التحرير مُمتطين الجمال والأحصنة. واشتبك الطرفان عدّة ساعات استطاع في نهايتها المعتصمون أن يظلّوا بالميدان. وتطوّر الأمر ليلاً إلى لقاء مجهولين - كانوا قد اعتلوا سطوح المباني المحيطة بالميدان - القنابل الحارقة على المتظاهرين، واستهدفوهم بالرصاص الحيّ. وكان لوجود القنّاصة أثره في اتّهام المتظاهرين الشرطة بوقوفها وراء الأحداث، وخصوصاً بعد عرض هويّاتِ شرطة سقطت من الذين اقتحموا الميدان. وهكذا بدأ يظهر طرف جديد في أحداث العنف في مصر: البلطجية. كما أثّرت تساؤلات عن حقيقة دور الجيش في الأحداث، لأنّه كان في ميدان التحرير، وعلى الرغم من ذلك فقد سمح للمؤيّدِين بدخول الميدان، إضافةً إلى أنّه لم يتدخّل للدفاع عن المتظاهرين. إلا أنّ تلك التساؤلات لم تلقَ تصديقاً واسعاً بين عامّة المصريين.

وعقب تنحي مبارك في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١، بدأت مرحلة انتقالية تحت قيادة المجلس العسكري. وهي مرحلة ستشهد استمرارية في نمط العلاقة بالشرطة، وتغيّراً في النمط السابق لعلاقة الجيش بالحراك الثوري.

مرحلة التصادم مع الجيش والشرطة: من ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١، إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢

حملت خريطة الطريق^(٩) التي أعلن عنها المجلس العسكري بذور الصدام مع الحركات الشبابية الثورية التي كانت مصرّةً على وجود

٦ كان من أبرز المشاهد ذات الدلالة في تلك المرحلة، اقتحام مقار أمن الدولة في القاهرة وعدّة محافظات، بناءً على القول إنّ الضباط أثلّفوا الملفات. انظر: عمر عاشور، "إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات"، موجز السياسة، مشروع مركز بروكجنج (قطر)، ٢٠١٢/١١/٠٣.

٧ كان الهدف من هذه التظاهرة الضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة للاستجابة للمطالب الثورية، وعلى رأسها إقالة حكومة أحمد شفيق، وإلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين، على الرابط:

<https://www.facebook.com/events/189013504472156>

٨ كان مبارك قد ألقى إلى الشعب المصري خطاباً عاطفياً، في ١ فبراير، معلناً أنه عاش في أرض مصر وأنه سيموت فيها. وكان للخطاب أثرٌ في قطاع غير بسيط من المصريين الذين رأوا أنّ يسمحو له بإكمال مدّته الرئاسية، على الرابط:

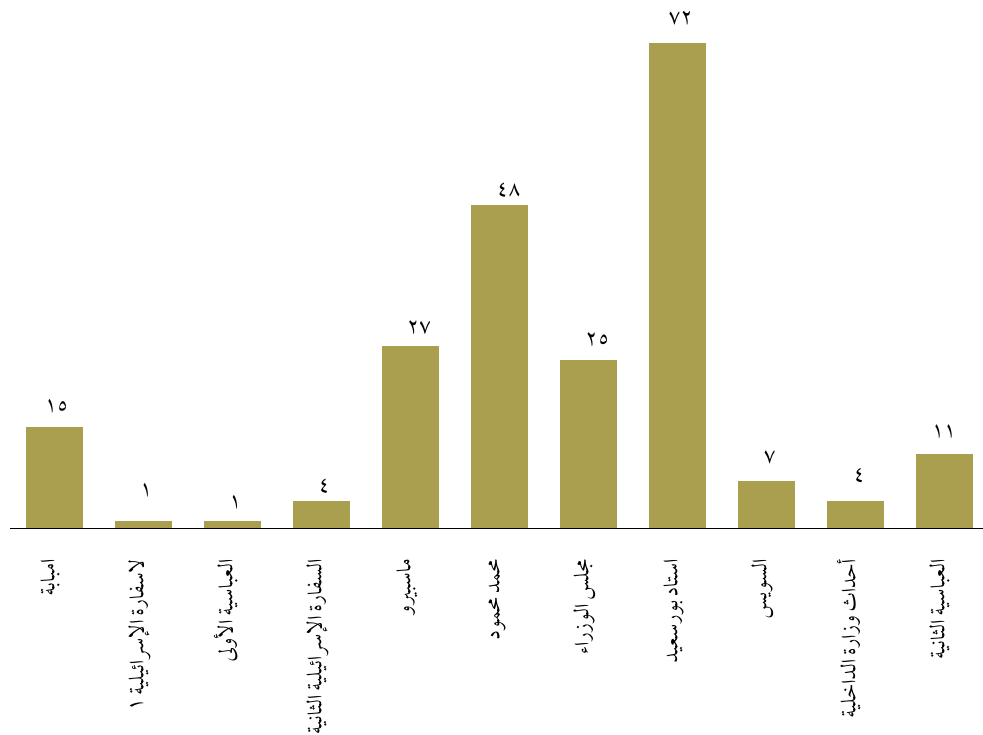
<http://www.youtube.com/watch?v=KWDSXUwoe3o>

٩ أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه الخامس أنه سيتولى حكم البلاد بصفة مؤقتةً إمّا مدة ستة أشهر، وإمّا حتى نهاية الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وقد عطّل العمل بالدستور وحلّ البرلمان وكوّن لجنةً لتعديل بعض مواد الدستور، على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=ZqB1OHsiBek>

الشكل (١)

أحداث العنف وعدد القتلى في فترة حكم المجلس العسكري



داخل المتحف المصري. بيد أن ما فجر الخصومة، حقيقةً، هو احتجاجاً سبع عشرة ناشطة وإجراء كشف العذرية لهن^(٩). وكلها أمور زادت من شكوك الناشطين في نيات الجيش في ما يتعلق بالمرحلة الانتقالية. كان التباطؤ في تنفيذ مطالب الثوار - وعلى رأسها محاكمة مبارك، تطهير الفساد، واستبعاد رموز النظام السابق - سبباً في عودة الدعوة إلى التظاهرات المليونية بعد شهر من التهدئة. وأفرز هذا التباطؤ إحساساً بالتواطؤ لدى الكثير من الناشطين الذين بدؤوا يتحدثون عن ضرورة التفرقة بين الجيش الذي حمى الثورة، والمجلس العسكري

الثورة موضحةً عدم تعمّد الاحتكاكات، ومؤكدةً اتخاذ الاحتياطات لمنع تكرار ذلك في المستقبل^(٨). واحتوى البيان على الجملة الشهيرة "رصيدنا لديكم يسمح" التي أصبحت في ما بعد مفتاحاً لفهم تطوّر العلاقة بين قوى الدفع الثوري والمؤسسة العسكرية، فتكرار الحوادث أدّى إلى نفاذ الرصيد.

وسنلقي الضوء في ما يلي على أحداث بعينها تخلّلت هذه الفترة، وأدّت إلى جنوح العلاقة بين المجلس العسكري وقوى الحراك الثوري إلى الصدام، على غرار الصدام بينها وبين الشرطة.

جاء ثاني استخدام للقوة لإخلاء الميدان في ٩ آذار/ مارس ٢٠١١، على إثر اشتباك بين "البلطجية" والمعتصمين، بسبب الاختلاف في إخلاء الميدان. ودفع الاشتباك الجيش إلى التدخل، وجرى القبض على عدد من الناشطين، ادّعى بعضهم أنه قد جرى الاعتداء عليهم وضربهم

٩ وذلك بحسب رواية الناشطة سميرة إبراهيم التي رفعت دعوى ضدّ المجلس العسكري، ولكنها خسرت القضية. إلا أن حكماً صادراً من مجلس الدولة قضى بمنع هذا الكشف في المستقبل. وقد اعترف الفريق عبد الفتاح السيسي (مدير الاستخبارات الحربية آنذاك) بإجراء كشف العذرية على المحتجزات في أحداث ٩ مارس ٢٠١١، وذلك في حوار مع أمين منظمة العفو الدولية. وكانت حجته في ذلك هي السعي لحماية الجيش من مزاعم الاغتصاب التي قد تلحق بالجنود بعد الإفراج عن المحتجزات، على الرابط:

8 http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2011/february/26/revolution_army.aspx

وانتقدت العديد من القوى السياسية - الإسلامية بشكل خاص - هذه الخطوة. وشهدت أحداث العباسية الأولى^(١٥) بداية شحن المواطنين ضدّ الفئات الثورية، ضدّ حركة ٦ أبريل تحديداً، وبخاصة في ظلّ استهجان أغلبية الرأي العامّ تصرفات "الثوار"، لإصرارهم على الصّدام بالجيش. فقد استبق المجلس العسكري موعد المسيرات وأصدر بياناً يتّهم فيه حركة ٦ أبريل بالسعي للوقية بين الجيش والشعب تحقيقاً لمصالح خاصة بها^(١٦). وساهمت قنوات التلفزيون المصري في عملية الشحن تلك، الأمر الذي نتج عنه حالة احتقان وعتف ضدّ المتظاهرين. وبات واضحاً أنّ هناك قطاعاً عريضاً من المواطنين يتبنّى رؤية المجلس في تخوين حركة ٦ أبريل والقوى الثورية المختلفة، ولذلك، تعرّضت المسيرات عند وصولها إلى العباسية للهجوم من فوق سطوح المنازل بالحجارة والمولوتوف، ثمّ اعتدّت عناصر مجهولة على المسيرة بأسلحة بيضاء. وأصبح المتظاهرون محصورين بين قوّات الجيش من جانب، والأهالي والبلطجية من جانب آخر. وأسفرت الأحداث عن شهيد ومئات المصابين^(١٧).

ويلاحظ، في هذه المرحلة الأولى من حكم المجلس العسكري أنّ علاقته بالتيارات الإسلامية، بوجه عامّ، كانت جيدة، فقد ارتأت هذه التيارات أنّ الإجراءات التي جرى اتخاذها حتى ذلك الوقت، وإن لم تكن مرضية تماماً، فإنها كانت كافية لإعطاء فرصة ما، على أن يظلّ الاحتفاظ بالحقّ في العودة إلى التظاهر قائماً. وقد ظهر هذا الموقف جلياً في "مليونية تصحيح المسار"، في ٩ سبتمبر ٢٠١١ التي دعت إليها القوى السياسية (غير الإسلامية) والحركات الشبابية الثورية للمطالبة بمشاركة مدنية في المرحلة الانتقالية، من أجل تخليص أجهزة الإعلام والشرطة من الفساد. وممّا لفت النظر ما جرى ترديده من هتاف في هذه التظاهرات مثل: "الشعب يريد إسقاط المشير" و"يسقط يسقط حكم العسكر"^(١٨)، في تعبير واضح عن مدى توتّر

الذي يحمي مبارك ورموز نظامه. ومن هنا كانت مليونية ٨ نيسان/ أبريل ("جمعة المحاكمة والتطهير") بمشاركة القوى السياسية المختلفة، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين للمطالبة بسرعة محاكمة مبارك ورموز نظامه. وأعلن عددٌ من شباب الثورة عن بدء اعتصامهم حتى تجري الاستجابة لمطالبهم. وظهر في ذلك اليوم على المنصة أفراد بزّي القوّات المسلحة مندّدين بسياسة المجلس العسكري، ومُعلنين عن انضمامهم إلى المعتصمين، في ما عرف بـ"ضباط ٨ أبريل"^(١٩). ويبدو أنّ وجود الضباط ضمن المعتصمين أثار حفيظة الجيش، لخروجهم على التقاليد العسكرية وتشجيعهم على الانشقاق. ولذلك استخدمت الشرطة العسكرية - وفقاً لروايات الشهود - الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع في مهاجمة الاعتصام بغرض أساسي هو القبض على أولئك الضباط^(٢٠). وجاء في بيان المجلس العسكري بشأن تلك الواقعة أنّ المعتصمين ارتكبوا أعمال شغب وأشاعوا الخوف، كما وجّه الاتهام إلى بعض المندسّين وفلول النظام السابق الذين يهدفون إلى إشاعة الفوضى وإثارة الفتنة بين الجيش والشعب^(٢١). وحملت القوى المدنية والثورية المجلس مسؤولية الأحداث وأصبح الحديث عن ضرورة المشاركة المدنية في المرحلة الانتقالية أكثر بروزاً^(٢٢).

ازدادت حدّة التصعيد بين المجلس العسكري وثار التحرير بإعلان بعض المعتصمين في التحرير نيّة الزحف إلى مقرّ وزارة الدفاع بالعباسية في ذكرى ثورة ٢٣ يوليو، للمطالبة بمحاكمة رموز النظام السابق وقتلة الثوار محاكمةً جادّة، وبتسليم السلطة للمدنيين^(٢٣).

١٠ وقد استنكرت بعض القوى السياسية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، ما قام به الضباط. وجاء على لسان اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة المصرية أنّ العلاقة بين الجيش والشعب خطّ أحمر لن يُسمح لأحد بتجاوزه، كما أنه لن يُسمح لأحد بالتمسك بالقوات المسلحة وتماسكها. للتفاصيل انظر على الرابط:

http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2011/april/10/revolution_friday.aspx

١١ نفى الجيش أن يكون أطلق ذخيرة حيّة على المتظاهرين. ونقل عن السلطات أنّ فضّ الاعتصام جاء في إطار تطبيق حظر التجول من الساعة الثانية إلى الخامسة صباحاً.

١٢ http://www.lahona.com/show_files.aspx?fid=٤٥٩٩٤٠

١٣ دعا محمد البرادعي عقب الهجوم على المتظاهرين إلى حوار بين الشعب المصري والجيش، وإلى مشاركة مدنية في الحكم، محذراً من التماس بالثقة بين الشعب والجيش. وأضاف أنّ الطريق إلى الاستقرار يتطلّب استجابة سريعة لمطالب الثورة، ومشاركة مدنية في المرحلة الانتقالية، وخارطة طريق متكاملة، وحواراً وطنياً جاداً بشأن أسس الدولة، على الرابط: <http://goo.gl/CBYiIG>

١٤ قائمة المطالب التي رفعها المتظاهرون: نقل مبارك إلي سجن طره، وتطبيق قانون الغدر على رموز النظام السابق، وعلائية المحاكمات التي تجري بشأن قتل الشهداء ورموز النظام السابق، وإقالة وزير الداخلية وإعادة هيكلة جهاز الشرطة، ووقف المحاكمات العسكرية للمدنيين وفقاً نهائياً، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتعزيز صلاحيات رئيس الوزراء وإطلاق سلطاته في تخليص كلّ مؤسسات الدولة من الفساد، على الرابط:

<http://elbadil.com/hot-issues-cases/2012/07/23/56621>

١٥ تفاصيل الأحداث على الرابط:

<http://25janaer.blogspot.com/2011/12/2372011.html>

١٦ نص البيان على الرابط:

<http://www.elkhamis.com/News-55609754.html>

١٧ وأكد الناشطون المشاركون في المسيرة أنّ الاعتداء وقع تحت سمع قوات الشرطة العسكرية وبصرها. وقد رفضت لجنة تقصي الحقائق تصريحات اللواء حمدي بدین، رئيس الشرطة العسكرية آنذاك التي قال فيها إنّ أهالي العباسية دافعوا عن الحي ووصف موقفهم بالشجاع، على الرابط:

<http://elbadil.com/hot-issues-cases/2012/07/23/56621>

١٨ لمزيد من التفاصيل، انظر على الرابط:

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=310199&IssueID=2254>

تظل الحقيقة الثابتة أن نحو ٤٨ شاباً لقوا حتفهم في تلك الأحداث، وأن مئات آخرين أصيبوا، تحديداً، في أعينهم^(٢٣).

إلا أن الأمور لم تتجه إلى التهدئة، ففي ١٦ ديسمبر، اندلع أكثر من اشتباك، وحدثت عمليات كُرّ وفرّ بين قوّات عسكرية ومعتصمين أمام مجلس الوزراء^(٢٤). وأوضحت الصور أن أشخاصاً - بأزياء مدنية - شاركوا قوّات الجيش، واعتلوا سطوح مبنى مجلس الوزراء والمباني الحكومية المجاورة، وأنّ الاشتباك استمرّ عدّة أيام تخلّلتها اقتحام قوّات الجيش ميدان التحرير، ثمّ تراجعها عن ذلك. كما كان لمشاهد معيّنة أثرها في إثارة الجدل داخلياً وخارجياً، وعلى رأسها مشهد سحلّ إحدى الفتيات وتعريتها (سّت البنات)، فكان ذلك المشهد أسوأ مشهد في تاريخ العسكر منذ بداية الثورة، وأصبح رمزاً لوحشية الجيش^(٢٥).

كان الرابط المشترك بين كلّ الأحداث السابقة أنها، بالأساس، عُنف من الدولة، تجاه قطاع معيّن من المواطنين الذين يبادلون هذا العنف بعنف مضادّ، إضافةً إلى تدخل "طرف ثالث" مجهول في الأحداث يزيدا اشتعالاً. وكانت أحداث العباسية تطوراً جديداً؛ إذ جرت ممارسة العنف على عدة مستويات: عُنف قطاع من المواطنين تجاه مواطنين آخرين، وعُنف الدولة المتمثل بقوّات الجيش، وعنف قطاع مسلّح مجهولة عناصره، ظهر ليفرض نفسه بقوة بعد الثورة في ما يمكن أن نطلق عليه القطاع المسلّح غير الرسمي؛ أو ما يطلق عليه "البلطجية". ولهذا لم تكن أحداث أستاذ بورسعيد، في ١ شباط/ فبراير

٢٢ أطلق الثوار على شارع محمد محمود شارع عيون الحرية لاعتقادهم أنه كان هناك استهداف لإصابة الشباب في أعينهم بالخرطوش واستدلوا على ذلك بالفيديو الذي يوضح تصويب أحد ضباط الشرطة على العين الذي اشتهر في ما بعد بقصاص العيون. شاهد الفيديو على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=YZ5bgruvanM>

وقد ترتّب على هذه الأحداث قبول استقالة وزارة عصام شرف وتحديد إجراءات الانتخابات الرئاسية في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، وإجراءات الانتخابات البرلمانية في موعدا، واستعداد المجلس العسكري للتخلي عن المسؤولية من خلال استفتاء شعبي إذا اقتضى الأمر، وجاء ذلك في الخطاب الذي وجهه المشير طنطاوي إلى الأمة في ٢٢ نوفمبر ٢٠١١، لمشاهدة الخطاب، انظر على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=3pN4LyXhoTU>

٢٣ بحسب رواية المعتصمين، اختطفت قوات الجيش التي كانت داخل مجلس الوزراء أحدهم واعتدت عليه بالضرب، ثم أطلقت سراحه، فأدّى ذلك إلى المناوشة والاشتباك بين الطرفين. أما المجلس الأعلى للقوات المسلحة فقد قدّم تصوّراً مغايراً لحقيقة بداية الأحداث، في بيان وجه فيه اللوم إلى بعض المعتصمين لتعدّيهم على أحد الضباط أثناء تأديته مهمّته، وهذا الأمر أثار حفيظة عناصر الخدمة، فتدخلوا لفضّ المشكلة، على الرابط:

<http://gate.ahram.org.eg/News/149677.aspx>

٢٤ لمشاهدة الواقعة، انظر على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=PFFyKvSZqrY>

العلاقة بين الطرفين. إلا أن فعاليات جُمعة "تصحيح المسار" انحرفت عن مسارها، إذ توجّهت مجموعات من الشباب للتجمهر أمام مبنى السفارة الإسرائيلية، وانتهى الأمر باقتحامها وبعثرة محتوياتها. وعدّ ثوار كثيرون أنّ الأحداث كانت من تدبير الأجهزة الأمنية للإساءة إلى المتظاهرين، وإلهاء الرأي العامّ الداخلي والدولي عن مطالب تظاهرات الجمعة^(١٩).

وبعد شهر من جمعة تصحيح المسار، صُدّم المصريون بأحداث الأحد الدامي المعروفة بـ"مذبحة ماسيرو" في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر. وكانت هذه الواقعة من أكثر أحداث العنف التي أثارت لغطاً في الشارع المصري. فقد اندلع أكثر من اشتباك بين المحتجّين (من الأقباط وبعض المسلمين) وقوّات الجيش أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون (ماسيرو)، ضمن فعاليات يوم الغضب القبطي^(٢٠). وعند اقتراب المسيرة من ماسيرو جرى إطلاق الأعيرة النارية في الهواء لتفريقها. وفي الوقت نفسه، دعت إحدى المذيعات المصريّين - على شاشة التلفزيون الرسمي - إلى النزول ومساندة جيشهم، زاعمةً أنّ الأقباط يطلقون النار على الجيش. فحدثت حالة من الفوضى في المكان، تعاملت فيها قوّات الجيش بارتباك من جانب، وعُنف من جانب آخر، وقد اتّضح ذلك في وقائع الدهس وإطلاق النار^(٢١) التي أسفرت عن قتل ٢٥ مواطناً، وعن مئات الإصابات.

وعادت الشرطة لتتصدّر المشهد الصدامي مع الحركات الثورية في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر - قبل أقلّ من أسبوعين من بداية الانتخابات البرلمانية - بمحاولتها فضّ اعتصام بعض مصابي الثورة في ميدان التحرير بالقوة. فاستفزّ ذلك الشباب، وتوجّهوا إلى الميدان وفي مقدّمهم مجموعات الأتراس الكروية المعروفة بعداثها للداخلية. تحوّل الأمر إلى ما يشبه حرب شوارع بين الشباب وقوّات الشرطة في الطرق المؤدية إلى وزارة الداخلية، وبخاصة شارع محمد محمود. وبين الحديث عن ظهور "الطرف الثالث" في الأحداث للوقية بين الشرطة والشباب، وذلك بتعمد الشرطة استخدام القوة المفرطة والمميّنة أيضاً،

١٩ <http://middle-east-online.com/?id=117343>

٢٠ وكان هذا احتجاجاً على هدم أجزاء من كنيسة في قرية الماريناب بأسوان، على الرابط: <http://www.lebanonfiles.com/news/290319>

٢١ رأى كلّ من الثوار والأقباط أنّ الأحداث امتداد لسياسات مبارك القمعية من جانب، ومكرسة للانقسام الطائفي وغياب فكرة المواطنة من جانب آخر، في حين رأى آخرون وعلى رأسهم المجلس العسكري أنّ الأحداث نوع من المؤامرة من "الطرف الثالث"، لإحداث الوقية بين الجيش والشعب، لأنه في الوقت الذي جرى فيه إطلاق النار تجاه المسيرة، جرى أيضاً إطلاق النار على الجيش، على الرابط:

<http://downwithscaf.wordpress.com/docs-media/maspiro-massacre>

بدأت الموجة الأولى من العنف في البلاد في (٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر - ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢) بسبب الإعلان الدستوري^(٣٤) الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، وحسّن بموجبه قراراته من أحكام القضاء. ونتيجة لذلك، اندلعت الاحتجاجات في القاهرة وفي محافظات أخرى، انقسم فيها المتظاهرون بحسب ذلك الإعلان إلى مؤيدين ومعارضين. وتطوّر الأمر في الكثير من الأحيان إلى اشتباك بين الطرفين^(٣٥)، واعتداء على مقرّ الحرية والعدالة، وحرقها في عدّة مدن. وبلغت الحركة الاحتجاجية مداها في ٤ ديسمبر حين تظاهر الآلاف أمام قصر الاتحادية تحت شعار مليونية "الإنداز الأخير" بناءً على دعوة بعض القوى المدنية والسياسية، وعلى رأسها جبهة الإنقاذ الوطني التي تشكّلت حديثاً^(٣٦). ورفعت التظاهرات عدّة مطالب تتعلق بإسقاط الإعلان الدستوري ووقف الاستفتاء على الدستور إلى حين حصول توافق حوله^(٣٧).

كان سلوك الشرطة في هذه المرحلة غامضاً، فقد رأى بعضهم أنّها في صفّ السلطة الحاكمة، وهذا يعني عودتها إلى دورها السابق ظهيراً للنظام. واستدلّ أصحاب هذا الرأي بما رأوه من تقاعس الشرطة عن حماية المحكمة الدستورية من حصار أنصار محمد مرسي. في حين رأى آخرون أنّها متقاعسة عن حماية المؤسسات التي ترمز إلى هيبة الدولة، مستدلينّ على ذلك بأحداث الاتحادية. وكانت قوآت الشرطة قد وضعت الأسلاك الشائكة أمام مداخل القصر الرئاسي استعداداً للمسيرات، ولم يظهر أيّ وجود لقوآت الجيش في المشهد^(٣٨). وعند وصول المسيرات، بدأت الأجواء تشتعل في محيط القصر، واستخدمت الشرطة القنابل المسيلة للدموع من أجل تفريق المتظاهرين. وفي

واستمرّت الداخلية في مَهَبّ لعنات المتظاهرين، من كلّ الأطراف المتناحرة سياسياً في بعض الأحيان، على الرّغم من أنّها لم تُعدّ العدو الرئيس بالنسبة إلى أكثرها. واستمرّت حالة الانفلات الأمني وسط تساؤلات متعلقة بدور الشرطة، وبعدهم عملها بكامل طاقتها. ويمكن الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات المتعلقة بأداء المؤسسة العسكرية والأمنية، من ناحية، وطبيعة الحراك في الشارع، من ناحية أخرى.

أولاً، إنّ المؤسسات الأمنية التزمت موقفاً رخوياً تجاه الحوادث التي كانت تمسّ رموز النظام الجديد، بل رأس الدولة مباشرةً. فلم يكد ينقضي شهران من تولّي مرسي المسؤولية حتى وقعت أحداث رفح التي أسفرت عن ١٦ شهيداً من الجنود. وعلى الرّغم من أنّ الرئيس قد تمكّن من استغلال تلك الأحداث لمصلحته وإطاحة قيادة المجلس العسكري، فإنّ بعض المشاهد التي صاحبت الحدث أثارت بعض علامات الاستفهام المتعلقة بموقف المؤسسات الأمنية من النظام الجديد. فقد تخلّف محمد مرسي عن جنازة الشهداء، وتناثرت الأقاويل المتعلقة بمؤامرة كانت مَحْوكة لإهانته أثناء حضورها. وما يزيد هذا الافتراض احتمالاً، ما حدث لرئيس الوزراء - هشام قنديل - عند حضور الجنازة، فقد جرت محاولة للاعتداء عليه داخل المسجد، حتى أنه اضطرّ إلى المغادرة حافيّ القدمين.

ثانياً، في إطار العلاقة ما بين الشرطة والحراك الثوري: اتّصفت هذه المرحلة بأنّ الشرطة لم تكن دائماً العدو الأساسي للحراك الثوري الذي بلور عدواً "آخر" هو جماعة الإخوان المسلمين وميليشياتها المزعومة. واكتفت الشرطة في كثير من الأحيان - عند اندلاع اشتباك بين القوى السياسية - بدور المتفرج أو المتقهقر، وهذا الأمر ناقشه في ما بعد.

ثالثاً، إنّ أحداث العنف في هذه المرحلة قد اتخذت طابعاً سياسياً مجتمعياً، وأنها ناتجة عن قرارات بعينها، وأنها كانت تستمرّ عدّة أيام، وأحياناً أسابيع. ووجدت الشرطة، في خضمّ هذا الصراع، أنّها تتلقى اللوم من الطرفين، وتتعرض للاعتداء أيضاً.

رابعاً، تراجع الحديث عن "الطرف الثالث" بعد أن كان عنصراً أساسياً في فترة حكم المجلس العسكري كما بيّنا^(٣٩).

٣٤ للاطلاع على نص الإعلان، انظر على الرابط:

<http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09122012&tid=ac870987-0412-4dd8-ace9-a21b83213115>

٣٥ شهدت هذه الفترة عدّة تظاهرات في ميدان التحرير وفي ميادين محافظات مختلفة تحت مسيّات متعدّدة؛ منها "التراجع" أو "الرحيل" أو "الكارث الأحمر". كما نظّم المؤيّدون حشوداً مضادّة كان أشهرها "مليونية الشريعة والشريعة"، في أول ديسمبر ٢٠١٢، ومحاصرة المحكمة الدستورية، في ٢ ديسمبر، وقد كانت بصدد النظر في دعوى حلّ تأسيسية الدستور ومجلس الشورى، ومحاصرة أنصار أبو إسماعيل لمدينة الإنتاج الإعلامي في ٧ ديسمبر أيضاً، على الرابط:

<http://goo.gl/iPcX3a>

٣٦ لفعاليات اليوم، انظر على الرابط:

<http://www.almasyalyoum.com/node/1288296>

37 http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=707384&issue_no=12426#.UgC-o5rfrIU

٣٨ أعلنت القوات المسلحة أنه لم يجر الدفع بأيّ قوات عسكرية تابعة لها لتأمين قُصر الاتحادية. وقال المتحدث العسكري الرسمي إنّ مهمّة تأمين محيط قُصر الاتحادية ليس من اختصاص القوات المسلحة، وإنّها مهمّة تتولاها أجهزة أخرى.

٣٩ بدا الأمر، في بعض الأحيان، استنساخاً لمشاهد بعينها حدثت أثناء حُكم المجلس العسكري. فعلى سبيل المثال، نظّمت التيارات الإسلامية والمدنية تظاهرةً أمام السفارة الأمريكية احتجاجاً على عرض فيلم مسيء للرسول. وانتهت التظاهرة بالتشاجر بين المتظاهرين وقوآت الأمن المكلفة بحراسة السفارة. وبدا الأمر مشابهاً لحادثة اقتحام السفارة الإسرائيلية. وأسفرت الأحداث عن قتل شخص، وإصابة آخرين. واندلع اشتباك بين قوات الشرطة والمتظاهرين في ذكرى أحداث محمد محمود في ١٩ نوفمبر، بالطريقة نفسها التي جرّت بها في السابق، فبنّت عناصر من القوات المسلحة سوراً خرسانياً شبيهاً بالجدار العازل، في نهاية شارع قصر العيني من ناحية التحرير، لحماية المنشآت الحيوية في المنطقة.

مُعتمداً انحياز الجيش إلى صفه؛ أي إن الجيش بذر فكرةً مُجملها أنه الحَكَم بين القوى المختلفة، وأنه صاحب الكلمة الفصل^(٤٤).

ولم يمرَّ كثير من الوقت حتى بدأت الموجة الثانية من العنف أثناء حلول الذكرى الثانية لثورة ٢٥ يناير (من ٢٤ كانون الثاني/يناير، إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣). فقد تظاهر مئات الآلاف في كلِّ من ميدان التحرير ومحيط الاتحادية وفي العديد من المحافظات الأخرى. وكان القاسم المشترك بين كلِّ هذه التظاهرات هو المطالبة باستكمال مطالب الثورة والتنديد بسياسة "أخونة الدولة". ووقع أكثر من اشتباك عنيف بين المتظاهرين وقوَّات الشرطة في أماكن مختلفة في المحافظات. وكان ظهور جماعات "بلاك بلوك"^(٤٥) وتصدُّرها مهاجمة مقارَّ الإخوان وحزب الحرية والعدالة أمراً لافتاً للنظر في تلك الأحداث. وقد حاول بعضهم، بحسب الرواية الرسمية، اقتحام عدد من مديريات المحافظات ودواوينها، واقتحام ماسبيرو أيضاً، وإيقاف حركة المترو والسكك الحديدية في عدد من المدن. وكانت محافظة السويس المحافظة التي شهدت أكثر عدد من الضحايا في ذلك اليوم^(٤٦).

وزادت الأمور اشتعالاً، في ٢٦ كانون الثاني/يناير، بصدر أحكام الإعدام بشأن ٢١ متَّهماً في أحداث أستاذ بورسعيد، يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير، فتحرَّكت أعداد من أهالي المتهمين وألتراس المصري إلى سجن بورسعيد من أجل تهريب المحكوم عليهم. ونتج عن ذلك أكثر من اشتباك عنيف بين قوَّات الشرطة والمتظاهرين، واستُخدمت في ذلك الأسلحة الثقيلة، ممَّا أدَّى إلى مقتل ٥٢ شخصاً^(٤٧). وعندما فقدت الشرطة القدرة على السيطرة على الوضع في مدن القناة كلها، جرى استدعاء القوَّات المسلحة وإعلان حالة الطوارئ وفرض حظر التجول في تلك المدن^(٤٨). وقد تزامن

هذه الأثناء غادر مرسى القصر الرئاسي وجرى تحطيم سيارته. وفي مشهد غير مفهوم، سمحت قوَّات الشرطة للمحتجين بإزالة الأسلاك الشائكة والوصول إلى بوابة القصر، ثمَّ تعيَّبت من المشهد^(٤٩). وتناقلت الأخبار أنَّ وزير الداخلية أحمد جمال الدين، قد تقاعس عن حماية القصر، وأنه لم يردَّ على اتصالات الرئاسة مدَّة أربع ساعات، في الوقت الذي صرَّح فيه الوزير في أقواله، أمام النيابة، بأنه أمر القوَّات بالتراجع، تجنُّباً للعنف وإسالة الدماء، موضِّحاً أنه كانت لديه معلومات من خلال اتصالات بين قيادات الداخلية والقوى الثورية تُفيد أنه ليس هناك نيَّة لاقتحام القصر^(٤٠).

ودفع استمرار اعتصام المتظاهرين أمام قصر الاتحادية بأنصار الرئيس إلى مهاجمتهم، في ٦ ديسمبر، "دفاعاً عن الشرعية"، وبخاصةً أثناء تواتر أنباء وتصريحات تشير إلى التدبير لإسقاط الرئيس^(٤١). وحدث أكثر من اشتباك بين الطرفين، وادَّعى كلُّ طرف أنَّ الآخر استخدم الأسلحة النارية^(٤٢) التي أسفرت عن قتل نحو ١٢ مواطناً، وعشرات الإصابات.

وقد دشنت هذه الأحداث الإعلان عن الدور السياسي للجيش بصفته العين المراقبة لما يحدث في البلاد؛ إذ أعربت القوَّات المسلحة في بيان لها عن متابعتها لتطورات الموقف والأحداث التي وقعت، محدِّرةً من أنَّ استمرار تلك الانقسامات من شأنه أن يهدِّد أركان الدولة وأمنها القومي. وأكَّد البيان انحياز الجيش الدائم إلى الشعب وحرصه على وحدة صفه، مؤكِّداً أنَّ البلاد - في غياب التوافق والحوار - ستدخل في نفق مظلم، موضِّحاً أنَّ ذلك يُعدُّ "أمراً لن نسمح به"^(٤٣). وقد أتاحت لغة خطابه لكلِّ من المؤيِّد والمعارض أن يؤوِّل البيان بحسب مصلحته؛ فقد عدَّه المؤيِّد منحازاً إلى الشعب الذي عبَّر عن إرادته في الصناديق، وعدَّه المعارض منحازاً إلى الجماهير التي تحتجُّ في الشوارع. ولكن المؤكِّد، كما كشفت الأحداث في ما بعد، أنَّ كلَّ طرف بنى موقفه

٤٤ كان وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي قد دعا إلى حوار يجمع بين الرئاسة والقوى السياسية في مقرِّ دار الدفاع الجوي في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢، وقبلت جبهة الإنقاذ الدعوة، على الرُغم من رفضها المستمر لدعوات الرئاسة المتكررة إلى الحوار، ثمَّ عاد الجيش وقرَّر إرجاء اللقاء مدَّعيًا أنَّ "ردود الأفعال لم تأتِ على المستوى المتوقع بشأن الدعوة الموجهة للقوى الوطنية"، انظر على الرابط:

<http://www.almasryalyoum.com/node/1306501>

٤٥ الصفحة الرسمية للمجموعة على الرابط:

<http://goo.gl/qntZ2E>

٤٦ جرى تناقل أنباء عن قتل أحد مجنَّدي الداخلية، فأثار ذلك غضب الجنود وهاجموا جميع الموجودين في موقع الحادثة وأشعلوا النيران في بعض العقارات والسيارات، وأطلقوا النار إطلاقاً عشوائياً، فأدَّى ذلك إلى قتل تسعة أشخاص على الأقل. انظر: جريدة الشروق، ٢٦/١/٢٠١٣.

٤٧ المرجع السابق.

٤٨ لم يجر احترام حظر التجول في مدن القناة، فقد كانت المسيرات والتظاهرات تزيد في فترات الحظر لإعلان تحديها الصريح له. وبعد انقلاب ٣ يوليو، صرَّح أحمد مكي وزير العدل

39 <http://dostorasly.com/news/view.aspx?cdate=04122012&id=d776bd76-7bc9-4002-ba54-72986173fbf4>

40 <http://new.elfagr.org/Detail.aspx?nwsId=395550&secid=1&vid=2>

41 <http://goo.gl/2vTKKx>

٤٢ رواية المعارضين على الرابط:

<http://egfree.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9.html>

أما رواية المؤيِّدين فهي على الرابط:

<http://goo.gl/b7uiwR>

43 <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=08122012&id=76c8094f-2927-4d89-b287-29ecb9c0d72c>

واستمرت موجة العنف والاحتجاجات حتى أحداث "جمعة الخلاص" في أول شباط / فبراير ٢٠١٣. وكان من أبرز المشاهد التي تخللت تلك الاحتجاجات واقعة تعرية مواطن أمام قصر الاتحادية^(٥١). فنذرت الرئاسة بالواقعة، في حين أكدت وزارة الداخلية أن الحادثة لم تكن إلا تصرفاً فردياً، اتخذته وسائل الإعلام والمعارضة دليلاً على استمرار الشرطة في ممارستها القديمة. وفي الوقت نفسه، تداول المؤيدون مقاطع توضح انتماء ذلك المواطن إلى "أبناء مبارك"، فتج عن ذلك اقتناع، لدى فئات معينة، بأن الواقعة مدبرة لإحراج الرئاسة وإشغال الموقف. ولكن الواضح أن المشهد أشار إلى عودة فلول النظام السابق بقوة إلى المشهد السياسي.

ثم جاءت الموجة الثالثة للعنف (من ٣ إلى ٢٣ آذار / مارس)، فقد اندلع أكثر من اشتباك عنيف في بورسعيد إثر قرار الداخلية ترحيل المحكوم عليهم في قضية بورسعيد إلى سجن وادي النطرون. ووصلت الأحداث إلى ذروتها يوم ٩ آذار / مارس، حين أضرم الأتراس النيران في كل من اتحاد الشرطة ومبنى الاتحاد العام لكرة القدم في القاهرة. وفي ظل هذه الأحداث، تصاعدت حركة التمرد داخل الشرطة نفسها؛ إذ أعلن العديد من الضباط وأفراد الشرطة إضرابهم عن العمل إلى أن يجري تسليحهم، ويُقال وزير الداخلية، ويبدأ عن الصراعات السياسية، وعن محاولة إرضاء أي تيار سياسي^(٥٢). وكشف هذا التطور عن أزمة حقيقية داخل الجهاز، وعن إحساس الضباط بأنهم وسط صراع سياسي لا شأن لهم به^(٥٣).

وفي هذه الأثناء، كانت هناك إرهابات لحملة شبابية، تحت اسم "تمرد"، تجمع توقيعات لحجب الثقة عن الرئيس محمد مرسي، وللمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة^(٥٤). وبدأ الإعداد ليوم الحسم

٥١ عُرف الشاب بـ"حمادة المسحول"، انظر على الرابط:

<http://www.alhurra.com/content/egtpt-clashes-morsi/218286.html>

٥٢ <http://www.aljazeera.net/news/pages/ab0cd112-16b9-4065-a712-bde2d18c55a0>

٥٣ من أشهر الحوادث التي وجدت الشرطة نفسها في وسط أطراف الصراع أحداث المقطم، المعروفة بـ"موقعة الجبل"، إذ قامت القوى الشبابية والمعارضة بالإعلان عن تظاهرها أمام المقر العام للإخوان المسلمين في هضبة المقطم في ٢٣ مارس ٢٠١٣، فدفع هذا الأمر شباب الإخوان إلى التجمع للدفاع عن المقر. وتجمعت قوات الشرطة في المنطقة وحول المقر، ومحاولة الفصل بين الطرفين اللذين اندلع أكثر من اشتباك بينهما، بالحجارة، والأسلحة البيضاء، وأحياناً بالخرطوش. وعندما تطوّر الاشتباك، أصبحت المواجهة بين الأمن والمتظاهرين، واتسعت دائرة العنف إلى الشوارع الرئيسية في المقطم، على الرابط:

<http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=990650>

٥٤ <http://goo.gl/2ql1d>

ذلك مع تجدد الاشتباك بين الشرطة والمتظاهرين في القاهرة، في ذكرى جمعة الغضب ٢٨ كانون الثاني/يناير.

وكان لاعتداء بعض العناصر داخل صفوف المتظاهرين على أفراد الأمن بالرصاص الحي والخرطوش أثره في ازدياد الضيق والتمرد بين صفوف الضباط. وظهر الغضب جلياً عندما منع بعضهم وزير الداخلية من المشاركة في تشييع جنازة أفراد الشرطة الذين قتلوا في مواجهات بورسعيد. وذلك لرفضه تسليحهم، متهمين إياه بأنه رجل الإخوان في الوزارة، معلنين عن رفضهم أن يصبحوا كبش فداء لنظام الإخوان. ولا يمكن فهم هذا الموقف بمعزل عن الرسالة الإعلامية السائدة في ذلك الوقت؛ فقد تسابقت القنوات الخاصة في تكرار الحديث عن تأمر الإخوان على جهاز الشرطة بغرض انهياره تماماً حتى يتمكنوا من إقامة جهاز بديل يمكنهم من إحكام قبضتهم على الدولة. ومن هنا كانت ادعاءات خاصة مفادها أن الإخوان هم الطرف الثالث الذي يسعى لتخريب العلاقة بين الشرطة والشعب، على الرغم من المهادة الكبيرة التي بدت عليها الرئاسة وحزب الحرية والعدالة في اقتربهما من الداخلية.

وتحدثت السيسي (وزير الدفاع الآن) مجدداً في ٢٩ كانون الثاني/يناير، محدراً من أن استمرار ذلك المشهد قد يؤدي إلى "انهيار الدولة ويهدد مستقبل الأجيال المقبلة"^(٥٥). وكان هذا الحديث بمنزلة الإشارة الثانية إلى أن الجيش لن يسكت طويلاً. فأول كل فريق الخطاب لمصلحته على غرار الحال نفسها في بيانه السابق؛ إذ رآه المؤيدون تهديداً للمعارضة، في حين رآه المعارضون رسالة طمأنة مفادها أن الجيش لن يكون أداة النظام. ومن الجلي أن القوى السياسية والثورية قد اتخذت من خطابات السيسي دافعاً لها للاستمرار في النهج الذي تسلكه لأنه سيدفع الجيش حتماً في النهاية إلى التدخل لإنهاء حكم الإخوان^(٥٦). ووافق ذلك ظهور عدّة دعوات لشخصيات سياسية إلى إجراء المواطنين توكيلات في الشهر العقاري حتى تتولى القوات المسلحة إدارة البلاد.

السابق بأن وزارة الدفاع هي التي طلبت من الرئاسة فرض حالة الطوارئ وحظر التجوّل في مدن القناة، لتنزل القوات المسلحة بعد ذلك لتلعب كرة القدم مع المتظاهرين، على الرابط: <http://www.youtube.com/watch?v=Huz1QaQ0G7Q>

٤٩ عن خطاب السيسي، على الرابط:

<http://hao.alyom7.com/News.asp?NewsID=926202&>

٥٠ صرح د. محمد البرادعي، أحد قيادات جبهة الإنقاذ المعارضة، في مرّات كثيرة بأن استمرار الأوضاع على ما هي عليه يقود البلاد إلى الانهيار والفوضى الشاملة وحينئذ يكون على الجيش "واجب وطني للتدخل"، انظر على الرابط:

<http://www.elwatannews.com/news/details/137146>

مرحلة التحالف مع الشرطة والجيش: ما بعد ٣٠ يونيو

بعد خروج الملايين إلى ميادين مصر في ٣٠ يونيو، تغيرت طبيعة العلاقة بين الحراك الثوري والمؤسسات الأمنية؛ ويرجع ذلك إلى التوحد ضد "عدو مشترك" من جانب، وإلى تغيير تركيبة الحراك الثوري من جانب آخر. فلقد انضم إلى صفوف الثوار الكثير من "الأغلبية الصامتة" التي ضجت من الانفلات الأمني والتي كانت تبحث عن الاستقرار، إضافة إلى فلول النظام السابق. ودخلت الشرطة ميدان التحرير الذي منعت من دخوله أكثر من عامين، في ٣٠ يونيو، مرفوعة على الأكتاف. وأصبح الجيش هو القريب المنقذ والمخلص، وقد كان الثوار، من قبل، يدعون إلى سقوط حكمه.

وقبيل انتهاء مدة اليومين التي أعلن عنها الفريق السيسي في ٣٠ يونيو للاستجابة لمطالب "الشعب"^(٥٦)، بات واضحاً أن انقلاباً على الأبواب. ووقعت أحداث بين السرايات بالقرب من اعتصام المدافعين عن شرعية الرئيس المعزول في ميدان النهضة في ٢ تموز/ يوليو؛ إذ قام مسلحون بمهاجمة الاعتصام بالرصاص الحي والخرطوش، على الرغم من وجود قوات الشرطة والجيش في مشهد الأحداث. وتبادل الطرفان إطلاق النار والخرطوش في معارك استمرت أكثر من تسع ساعات راح ضحيتها أكثر من ١٧ مواطناً^(٥٧).

وبعد أن عزل الجيش محمد مرسي، أصرّ المؤيدون على استمرار اعتصامهم في ميدان رابعة والنهضة حتى عودة الرئيس واستعادة الشرعية. وبات واضحاً، هذه المرة، أن الشرطة قادرة على العودة إلى العمل، لأن "العدو" الذي كانت دائماً تعمل ضده - ونعني به "الإسلاميين" - عاد من جديد. وهكذا استعادت الشرطة في ٣٠ يونيو، الكثير مما أفقده إياها ثورة ٢٥ يناير، ونقص بذلك هيبتها ومكانتها. إلا أنها عندما دخلت ميدان التحرير، لم تدخله معتذرة عن ممارساتها السابقة، بل يبدو أنها اعتقدت أن حملها على الأعناق في ميدان التحرير كان يُعبّر عن اعتذار الجماهير إليها، لأن هذه الجماهير، في نظرها، ظلمت الشرطة طوال عامين أو أكثر. وكان هذا واضحاً في الكلمة التي ألقاها المتحدث باسم وزارة الداخلية بعد أحداث

المعلن، وهو ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وبدأت موجة العنف الرابعة، في ٢٦ حزيران/ يونيو، باشتباك بين المؤيدين والمعارضين في عدة محافظات، وبحرق بعض مقار الإخوان والحرية والعدالة. ووقّع عدد من أفراد الشرطة وضباطها استمارة تمرد^(٥٨). وبات واضحاً أن الشرطة في هذه المرحلة ستصبح جزءاً من الحراك "الثوري"، وخصوصاً في ظل ما تردّد من أقوال مفادها أن نحو خمسة آلاف ضابط وأمين شرطة يتوون الانضمام إلى تظاهرات ٣٠ يونيو.

إنّ هذا السرد التفصيلي لمجموعة من الأحداث والاضطرابات التي مرّت خلال هذه الفترة كانت تبني لمجموعة من التغيرات الأساسية في ما يتعلق بالعلاقة ما بين الأجهزة الأمنية والحراك الثوري، ويمكن إجمالها في ما يلي:

أولاً، تأكيد خروج الإخوان المسلمين من كتلة الحراك الثوري بإدخالهم في حالة عداوة صريحة مع التيارات السياسية والحركات الثورية الأخرى. ثانياً، مع تزايد الصدامات بين مؤيدي مرسي ومعارضيه ولجوء الشرطة إلى تعامل رخوا مع المتظاهرين أقرب ما يكون إلى موقع المتفرج، بدأت عملية إعادة تقبل الشرطة من القوى السياسية، وخصوصاً من بعض قيادات الحراك الثوري، وإنّ ما جرى في ٣٠ يونيو كان تويجاً لهذا المسار.

ثالثاً، استطاع الجيش تحت قيادة الفريق عبد الفتاح السيسي استعادة جزء كبير من رصيده الذي فقده خلال فترة حكم المجلس العسكري. وتحقق ذلك بالتغيب عن الشارع والتعامل مباشرة مع المتظاهرين، ومن خلال توجيهه لرسائل غير واضحة المغزى فسرها كل طرف لصالحه أيضاً. كما أدّى الإعلام وبعض الشخصيات العامة دوراً في استعادة الجيش مكانته من خلال ترسيخ فكرة أن الجيش هو منقذ البلاد من الحالة التي وصلت إليها. وهكذا ساعد مناخ الاستقطاب الحادّ السائد على تصوير الجيش نفسه على أنه الحكم بين الأطراف ومناط الرهان السياسي لجميع القوى السياسية.

٥٦ للاطلاع على مضمون ما جاء في بيان القوات المسلحة، انظر على الرابط:
<http://goo.gl/K5vm0>

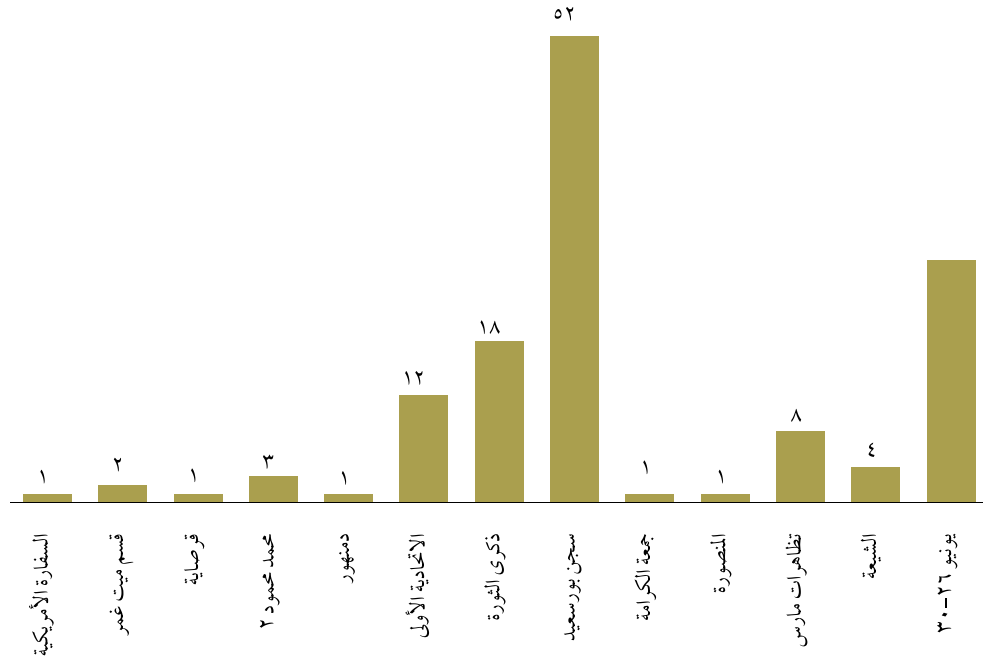
٥٧ رأى بعضهم أن الاشتباك فرصة لفض اعتصام المؤيدين في وقت حاسم، وأنه فرصة، أيضاً، لتوجيه ضربة إلى جماعة الإخوان، في حين رأى آخرون أن ذلك عملية انتقامية وإرهاب من الجماعة تجاه الجماهير التي خرجت لإسقاطها، على الرابط:
<http://www.masrawy.com/news/various/general/2013/july/3/5665270.aspx>

٥٨ عن موقف عدد من الضباط وأفراد الشرطة من حركة تمرد وتظاهرات ٣٠ يونيو، على الرابطين:

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1118362;>
<http://dostorasly.com/news/view.aspx?cdate=21062013&id=2804bf90-2297-49d3-a0de-f8b134dd2eef>

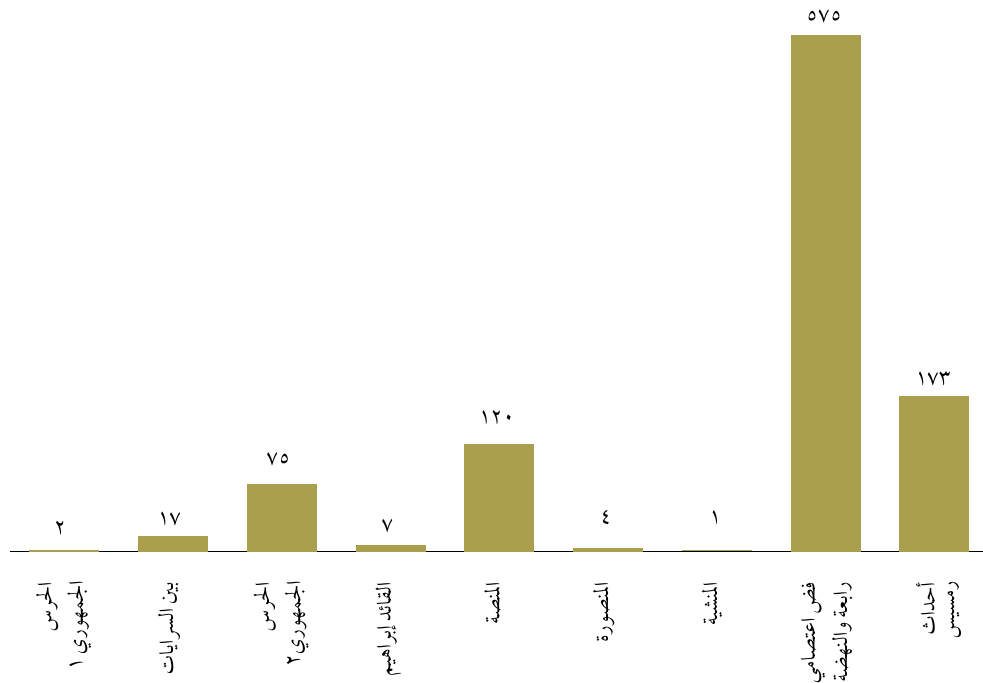
الشكل (٢)

أحداث العنف الأساسية وعدد الضحايا في عهد محمد مرسي



الشكل (٣)

أعمال العنف وعدد الضحايا، بعد ٣٠ يونيو



للجيش، فاضطرّ الجنود إلى التصدي له. إلا أنه خلال هذا المؤتمر لم تُعرض أيّ لقطة لذلك الهجوم المزعوم، وإن كان قد ظهر فرداً أو اثنان ممّن يحملون الخرطوش. وفي المقابل، أوضحت اللقطات الأخرى تعمّد القوّات قتل العرّك، وجرى تبادلُ مقاطع تُظهر، بوضوح، وجود القنّاصة على السطوح^(٥٩).

أحداث المنصورة (٢٠١٣/٧/٢٠)

في هذه الأحداث هاجمت مجموعات من البلطجية مسيرة نسائية مكوّنة من سيدات وفتيات الإخوان التي كانت تطوف بمدينة المنصورة تنديداً بالانقلاب العسكري. وقتلت منهنّ أربع سيدات بينهن فتاة في السابعة عشرة من عمرها. وأبرزت هذه الأحداث تقاعس الشرطة والجيش عن حماية المسيرات السلمية، وخصوصاً أنّ البلطجية - بحسب شهود العيان - ظهوروا من الناحية التي كانت بها قوّات الشرطة.

مذبحة المنصة (٢٠١٣/٦/٢٤)

طلب الفريق السيسي، في ٢٤ من تمّوز/ يوليو، من الجماهير ومن المواطنين "الشرفاء" أن يخرجوا إلى الميادين لتفويضه في اتخاذ اللازم تجاه العنف والإرهاب المحتملين. وقامت حركة تمرد بالدعوة إلى الاحتشاد في الميادين لتفويض الجيش. وتبنت الحركة خطاباً إقصائياً في حديثها عن جماعة الإخوان، على الرغم من رفض حركات أخرى مثل هذا التفويض، ومنها حركة ٦ أبريل. وبالفعل خرج الملايين من المصريين استجابةً لهذه الدعوة وسط أجواء احتفالية في ميدان التحرير ومحيط قصر الاتحادية، على غرار مشهد ٣٠ يونيو. وقبل أن تشرق شمس اليوم الجديد، جرى تفعيل التفويض. فقد خرجت مسيرة من اعتصام رابعة تجاه المنصة، ووصلت إلى كوبري السادس من أكتوبر، وهناك هاجمتها قوّات الشرطة من أعلى الكوبري، ثم انضمّ ملثمون مسلّحون إلى صفوف الداخلية، وأطلقوا النار على المتظاهرين. كما نُقل عن شهود العيان أنّ قنّاصة كانت على سطوح المباني المحيطة بالمنطقة، وأنها استهدفت بعض المتظاهرين بطلقات قاتلة. وكان من نتائج هذه الأحداث أكثر من ١٢٠ قتيلًا، وأكثر من أربعة آلاف مصاب.

أكثر ما يلفت النظر في هذه الأحداث، هو خطاب وزارة الداخلية. ففي مؤتمر صحفي لوزير الداخلية بعد أحداث المنصة، أعلن الوزير عن إعادته نحو ٥٠ ضابطاً من أمن الدولة السابق (جرى تغيير اسم القطاع

الحرس الجمهوري. فلقد أوضح أنّ الشرطة ظلّمت أثناء ثورة ٢٥ يناير وأنها بريئة، كلّ البراءة، ممّا كيل لها من اتهامات^(٥٨). ويبدو أنّ حاجزاً نفسياً - وقد يكون هذا الحاجز أقوى من الحاجز الخرساني الذي بنته القوّات المسلحة للحدّ من اعتداء متظاهري التحرير على وزارة الداخلية - ظلّ يمنع الشرطة من العمل. فالجهاز الذي ظلّ طوال الوقت يعمل، وهو يعتقد أنّ الإسلام السياسي هو الخطر الأساسي على الدولة، لم يستطع التوافق وحقيقة أنّ رئيس المجلس الأعلى للشرطة من قيادات هذا التيار. ولهذا، فإنه أثناء عزل مرسي، جرى إزالة الحاجز الخرساني الذي كان يفصل بين الداخلية والجماهير، وأزيل معه أيضاً الحاجز النفسي، وعادت الداخلية إلى عملها، ولكن في ما يبدو، بممارساتها السابقة نفسها.

أما القوّات المسلحة، فعلى الرغم من أنها أكّدت عدم إقصاء أيّ أحد، وأنها تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، فإنّ الواقع أوضح أنّ الشعب الذي تقصده هو شعب التحرير، وأمّا غيره فهم أعداء الوطن وإرهابيون. فالحديث عن الإدماج يجري في الوقت نفسه الذي تموج فيه القنوات الإعلامية بأحداث شيطنة هذا التيار واعتقال قياداته وغلق قنواته الإعلامية. والأهمّ من ذلك هو ما يبدو من اتخاذ الجيش ظهيراً قوياً من بعض الحركات الشبابية التي ظهرت على الساحة، والتي أصبحت ممثلاً أساسياً - إن لم يكن الأساسي - للحراك الثوري للشباب، وأقصد بذلك حركة تمرد. وبهذا تكون المؤسسة العسكرية قد تعلّمت درساً من تجربتها في الحكم في المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام مبارك؛ ألا وهو ضرورة احتواء الحركات الشبابية الثورية والتعاون معها. وحتى إن كانت بعض الحركات الشبابية الأخرى غير مرخبة بدور للجيش في السياسة، فإنه يكفي وجود هذا الظهير ليضعف الحركة الشبابية الثورية في أيّ صدام لها مع الجيش.

وقد وقعت خلال فترة قصيرة من الانقلاب حوادث معيّنة توّضح هذه الاستنتاجات. وعلى الرغم من تعدّد حالات العنف خلال تلك الفترة، فإننا سنركز، في ما يلي، على ثلاث حوادث كبرى.

مذبحة الحرس الجمهوري (٢٠١٣ / ٧ / ٨)

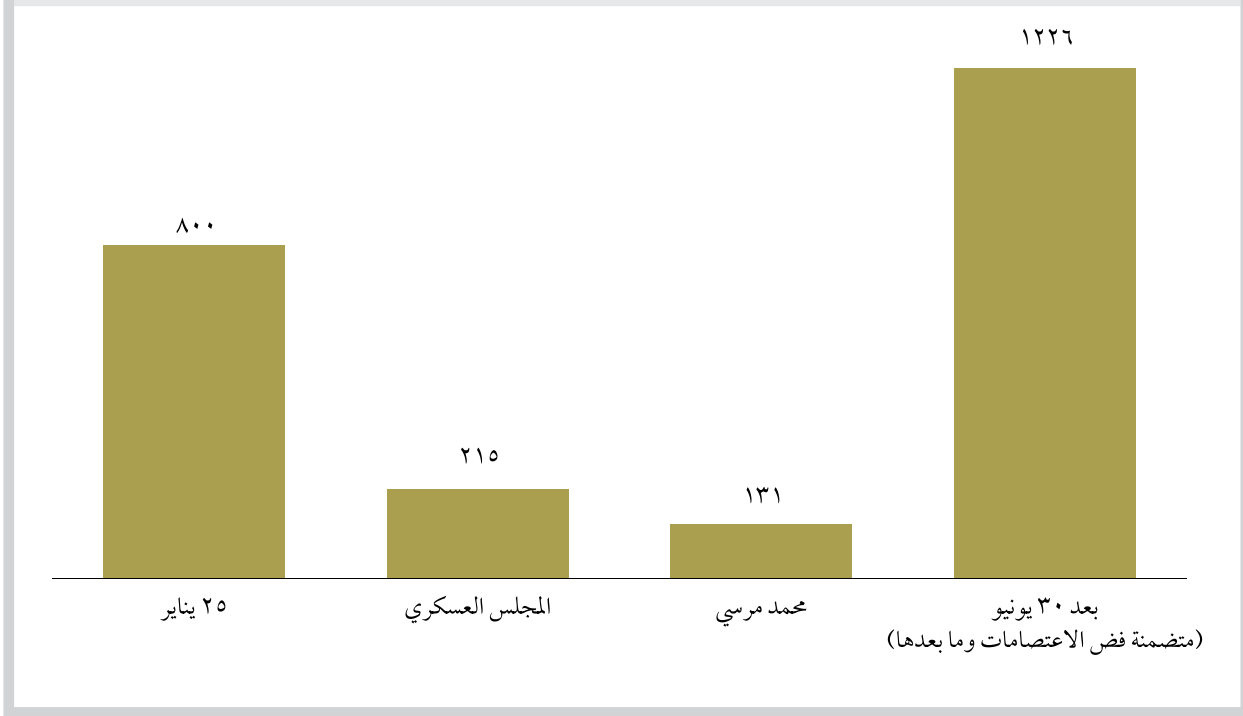
وقعت هذه المذبحة عند الفجر في ما يبدو، محاولةً لفضّ الاعتصام من أمام دار مناسبات الحرس الجمهوري، إذ أطلقت قوّات الجيش النار على الساجدين، وقتل منهم أكثر من ٧٥ شخصاً. وأدعى الجيش في مؤتمره الصحفي أنّ الحادث بدأ بهجوم مسلّح على المنشأة التابعة

59 <http://www.theguardian.com/world/interactive/2013/jul/18/cairo-republican-guard-shooting-full-story>

٥٨ تصريحات المتحدث الرسمي، على الرابط: <http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2013/july/8/5670108.aspx>

الشكل (٤)

المقارنة بين أعداد الضحايا في المراحل الأربع



تقريرها أن "قوات الأمن استخدمت القوة المميتة غير المبررة ونكثت بوعدها بالسماح للجرحى بمغادرة الاعتصام بأمان"^(٦١). كما طالبت بضرورة إجراء تحقيقات محايدة ومستقلة على وجه السرعة. وهو الأمر الذي اتفق عليه أغلب المراسلين الأجانب الذين شاهدوا الأحداث وأقرّوا بعدم الاكتراث بالحياد الذي صاحب فضّ الاعتصامين، على سبيل المثال، في المؤتمر الصحفي الذي عقده المستشار السياسي - د. مصطفى الحجازي - للرئيس المؤقت، شكك مراسل صحيفة اللوموند الفرنسية في الرواية الحكومية، على اعتبار أنه شاهد عملية فضّ اعتصام رابعة بنفسه ورأى كيفية إطلاق الشرطة الرصاص على كل شيء^(٦٢). وقد أسفرت عملية فضّ الاعتصامين عن مقتل ما يزيد عن ٣٠٠ شخص وذلك حسب الإحصائيات الرسمية لوزارة الصحة^(٦٣)، في الوقت الذي تقدر فيه المنظمات الحقوقية أن عدد الضحايا أكثر

بعد ثورة ٢٥ يناير، فصار: "قطاع الأمن الوطني" للعمل، لـ "خبرتهم" في التعامل مع الجماعات الإسلامية. وأعلن أيضًا عن عودة "وحدة مكافحة التطرف الديني"، عادًا إلغاء جهاز أمن الدولة من "أخطاء" ثورة ٢٥ يناير^(٦٤). وفي ما يتعلق بالجيش، فإنه قرّر الاصطفاف في هذه الجولة إلى جانب القوى "المدنية".

وقد حدثت تطورات مهمّة على الساحة المصرية، أثناء الإعداد النهائي لهذه الورقة، ذات صلة مباشرة بمحور الدراسة، إذ تحرّكت قوات الشرطة والجيش، في ١٤ أغسطس، لفضّ اعتصامي مؤيدي محمد مرسي في كلّ من رابعة العدوية والنهضة. وقد احتلّت تفاصيل فضّ الاعتصامين والمشاهد المصاحبة لهما مركز الصدارة في جميع وسائل الإعلام العالمية، ولكن ما يهمّ في هذا السياق هو إلقاء الضوء على عدّة أمور أساسية:

أولاً، استخدام القوة المفرطة أثناء فضّ الاعتصامين بحيث بدأ الأمر عملية انتقامية، لا محاولة لإحكام سيطرة الدولة على مجالها العام واستعادة هيبتها فحسب. وقد أوردت منظمة العفو الدولية في

٦١ انظر نص تقرير منظمة العفو على الرابط التالي:

<http://www.amnesty.org/ar/for-media/press-releases/egypt-s-disastrous-bloodshed-requires-urgent-impartial-investigation-2013-0>

٦٢ يمكن مشاهدة المؤتمر الصحفي على الرابط التالي:

<http://www.youtube.com/watch?v=ALdnIQJaCFk>

٦٣ <http://today.almazrallyoum.com/article2.aspx?ArticleID=394032>

٦٤ للاستماع إلى التصريحات، انظر على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=7oI156o3icY>

طبيعة المرحلة التي لن يُقَبَل فيها بالاختلاف. كما يقصي مثل هذا المصطلح فصيلاً كاملاً من الحياة السياسية، فالخلاف لم يعد حول رؤى سياسية متباينة، ولكنه جريمة تتطلب الملاحقة وتبرّر استخدام العنف. ويبدو أنّ هذا التوجه يمثل الرؤية الرسمية للدولة التي عمدت إلى تصوير الوضع في مصر على أنّه حرب على الإرهاب تتطلّب الاصطفاف ومساندة الجيش، وعدم التأثر بوقوع أيّ عدد من الضحايا في جانب "الإرهابيين". وامتدّت حالة الإرهاب الفكري لتطول كلّ من يدعو إلى المصالحة والدفاع عن المسار الديمقراطي^(٦٩) من خلال تعابير جاهزة مثل "خايا نائمة"، و"ليس إخوان لكن بحترهم"، وكلها إبهامات تتهم الشخص بالانتماء إلى جماعة "إرهابية" وفقاً لهذا التوجه السائد. كما يُعدّ أيّ نقد للجيش نوعاً من الخيانة أو الضلال الذي "يورد أصحابه موارد التهلكة"^(٧٠)، على حدّ تعبير فهمي هويدي. وعلى الرّغم من تأكيد عدد كثير من شهود العيان والمشاركين في التظاهرات أنّه ليس كلّ من يشارك في التظاهرات هو من الإخوان أو ينتمي إلى تيار الإسلام السياسي، فإنّ الإعلام والتصريحات الرسمية للمسؤولين استمرت في وصفها بتظاهرات الإخوان حتى لا تعطّي الحراك طابعاً شعبياً.

ثالثاً، لم يقتصر الأمر على تشويه جماعة الإخوان فحسب، وإن حظيت بالنصيب الأكبر، فقد طالت عمليات التشويه كلّ من ارتبط بثورة يناير بدءاً من الشباب الذي وصفهم أحد الكتاب بـ "مرتزقة ٢٥ يناير"^(٧١)، وانتهاءً إلى د. محمد البرادعي الذي لم يتورّع أحد المذيعين عن اتهامه بالانضمام إلى التنظيم الدولي للإخوان^(٧٢). وقد دفعت حملة التشويه هذه حركة ٦ أبريل إلى إصدار بيان تؤكد فيه أنّ ما يحدث هو نهج مخطّط لإقصاء شباب يناير الشرفاء من ساحة النضال الوطني، وأنّ تلك الساحة كانت لهم شرفاً، ولم تكن استحقاقاً، وأنّ ما نراه هو خطاب إعلامي خبيث يشوّه نقاء سيرتهم وصدق نيّاتهم، ويسعى إلى تقسيم جبهة شباب هذا الوطن وشرفائه^(٧٣).

من ذلك كثيرًا. كما جرى فرض حالة الطوارئ وحظر التجول^(٦٤)، وعادت قوات الشرطة والجيش بقوة إلى الشوارع في المدن الكبيرة، مع استمرار ضعف حضورها في المحافظات وخاصة الصعيد.

وتكرّر نمط الاستخدام المفرط للقوة في التظاهرات التي ترتبت على فضّ الاعتصامات. وبدا واضحاً أنّ الدولة تستعيد قبضتها الحديدية، وأنها لن تسمح بأيّ اعتصامات مستقبلية وربما حتى التظاهرات. وكانت أحداث رمسيس (يوم الغضب) في ١٦ أغسطس مثلاً على ذلك. فقد قام أثناء المسيرة بعض الأفراد بمهاجمة المتظاهرين عند قسم الأزبكية، الأمر الذي أدى إلى وقوع اشتباكات بين الطرفين ومهاجمة قسم الشرطة أيضاً لاعتلاء بعض الأفراد أسطحه ومهاجمة المتظاهرين منه. وجرى تدخّل قوات الجيش والشرطة. ووفقاً لشهود عيان كان القناصة على متن الطائرات العسكرية يصوّبون أسلحتهم على المتظاهرين^(٦٥). وعلى الرّغم من أنّ حقيقة الموقف غير واضحة إلى الآن^(٦٦)، فإنّ عدد القتلى التي خلفتها الواقعة (ما يزيد عن ١٥٠ قتيل)^(٦٧) تشير إلى التوسع في إطلاق النار^(٦٨). كما تشير عمليات الاعتقال والاحتجاز إلى عودة الدولة الأمنية مسلّحة بحالة الطوارئ التي تصادر الكثير من الحقوق والحريات السياسية وتطلق يد الدولة في التعامل مع الناشطين والمتظاهرين. ويكفي هنا الإشارة إلى أنّ التقديرات الأولية لعدد القتلى منذ فضّ الاعتصامين وما تلاهما من أحداث قد بلغ نحو ١٠٠٠ قتيل.

ثانياً، صاحب فضّ الاعتصام تصعيداً حادّ في الخطاب الإعلامي والسياسي تجاه المعتصمين ثمّ المتظاهرين. ووصل الأمر إلى اتخاذ طابع أقرب ما يكون إلى الفاشية التي لا تقبل بوجود الآخر ولا تمنع في تصفيته، بل إلى المناداة بذلك في بعض الأحيان. ويلخص الشاعر الذي اتخذته غالبية القنوات المصرية الرسمية والخاصة "مصر تواجه الإرهاب"

٦٩ انظر: عمرو حمزاوي، "شهادة لضيمر الوطن الذي لن يغيب ٢٠٢٠"، جريدة الشروق، ٢٠١٣ / ٨ / ١٩.

٧٠ فهمي هويدي، "فاشية جديدة"، على الرابط:

<http://goo.gl/w2F4Bx>

٧١ محمود الكردوسي، "مرتزقة ٢٥ يناير"، جريدة الوطن، ٢٠١٣ / ٧ / ٢٠.

٧٢ يمكن مشاهدة حوار المذيع أحمد موسى على الرابط:

<http://www.youtube.com/watch?v=eJ-x7HoJ7Cw>

كان محمد البرادعي قد تقدّم باستقالته اعتراضاً على فضّ اعتصامي رابعة والنهضة بالقوة معرباً عن أنّ الحلول السياسية لم تُستنفد بعد. وشنّ الإعلام حملة واسعة على البرادعي لاستقالته في هذا التوقيت وقام بعضهم برفع قضية ضدّه بتهمة خيانة الأمانة التي سينظر فيها خلال شهر سبتمبر.

٧٣ يمكن قراءة البيان على الرابط:

<http://goo.gl/XL4CR3>

٦٤ <http://www.alhurra.com/content/egypt-morsi-supporters-casualties/230755.html>

٦٥ انظر: التسلسل الزمني لأحداث رمسيس، على الرابط:

<http://goo.gl/AQO5LU>

٦٦ <http://goo.gl/D7D847>

٦٧ من أبرز من لقي مصرعه في هذه الأحداث عمار محمد بديع ابن المرشد العام للإخوان المسلمين، على الرابط:

<http://goo.gl/XLGM6>

٦٨ نقل روبرت فيسك مراسل جريدة الإندبندنت شهادته على أحداث رمسيس في هذه المقالة:

<http://www.independent.co.uk/independentplus/indyplus-updates-the-police-keep-firing-the-bodies-pile-up-in-cairo-bloodbaths-are-now-a-daily-occurrence-8771232.html>

الاعتصامات وترتبت عليها، قد جعلت عددًا غير قليل من مؤيدي ٣٠ يونيو من الناشطين يعيدون حساباتهم. فقد كشف أشخاص عديدون وحركات كثيرة عن استشهاده العديد من الشباب ممن لا ينتمون إلى جماعة الإخوان أو اعتقالهم في التظاهرات المنددة بأحداث رابعة^(٧٦). كما بدأ بعض الشباب في تدشين الميدان الثالث الراض لكل من العسكر والإخوان. وبدأت بعض المبادرات التي تدشن وسائل سلمية في التعبير عن رفض الدولة العسكرية مثل حركة مسموع^(٧٧)، وإن كان الصوت الأعلى مازال للحركات والرموز الشبابية التي قررت الانحياز للمؤسسات الأمنية في هذه الجولة.

علمتنا ثورة ٢٥ يناير أن العنف والدماء يؤلّد المزيد من التعبئة للحراك الثوري، ولكن بشرط توحد جميع القوى والحركات السياسية والثورية. فهل يمكن أن تؤدّي أبناء الإفرنج عن حسني مبارك وما نُشر بشأن تعديلات الدستور (من أبرزها إلغاء مادة العزل السياسي لقيادات الحزب الوطني) دورًا في إعادة الاصطفاف الثوري المتعلقة بأهداف الثورة؟ الإجابة ستعتمد على رد فعل الحركات الثورية، التي شاركت في ثورة ٢٥ يناير، وتنتظر إلى ٣٠ يونيو بوصفها موجةً ثوريةً لتصحح المسار، لا انقلابًا على ثورة ٢٥ يناير، إزاء هذه التطورات من ناحية، وإزاء أسلوب تعامل المؤسسات الأمنية مع ردود الأفعال هذه، من ناحية أخرى. كما ستعتمد الإجابة أيضًا على طبيعة العلاقة بين المؤسسات الأمنية (خاصة الجيش) والحركات الشبابية تكتيكيةً كانت أو إستراتيجية.

أغلب الظن أن الصدام مُقبل لا محالة، فالجيش قرّر أن يكون متحكمًا في العملية السياسية، والشرطة عائدة بممارستها وأساليبها القديمة، وهو الأمر الذي سيصطدم - لا شك - مع تصورات بعض القوى الشبابية الثورية. أما عن إمكانية عودة الاصطفاف الثوري، فهو أمر غير مؤكّد، خاصة إذا ما استمر تصدّر الإخوان للحراك في الشارع. بمعنى آخر، الصدام مُقبل، ولكن في وقت لن تكون فيه هذه القوى الثورية على قلب رجل واحد، كما كان حالها في ٢٥ يناير.

علمتنا ثورة ٢٥ يناير أن العنف والدماء يؤلّد المزيد من التعبئة للحراك الثوري، ولكن بشرط توحد جميع القوى والحركات السياسية والثورية. فهل يمكن أن تؤدّي أبناء الإفرنج عن حسني مبارك وما نُشر بشأن تعديلات الدستور دورًا في إعادة الاصطفاف الثوري المتعلقة بأهداف الثورة؟

رابعًا، اتخذت تحركات كل من الجيش والشرطة ظهورًا لها من الجماهير المعبّأة ضد جماعة الإخوان وكل من ينتمي إلى تيار الإسلام السياسي. وما كان من وسائل الإعلام إلا الاستمرار في هذه التعبئة وزيادة مشاعر الكراهية والاحتقان. وبرز أيضًا الوجه الثوري لهذا الظهير ممثلًا بحركة تمرد التي لم تنتقد أيًا من الجيش والشرطة في أي تعامل لهما مع المتظاهرين، بل دعت تمرد، في بيان لها، على التليفزيون الرسمي المصري "الشعب"، إلى مساندة الشرطة والجيش في جهودهما في مكافحة الإرهاب من خلال تكوين اللجان الشعبية لحماية الممتلكات العامة والخاصة والكنائس القريبة منهم. وهو البيان الذي أثار استياء العديد من الناشطين واعتبروه بيانًا غير مسؤول، يزيد من حالة الاحتقان ويشجع على الاقتتال الشعبي في الشارع^(٧٨).

كما كشفت العديد من الصور والفيديوهات مصاحبة البلطجية لقوات الشرطة، وأحيانًا الجيش، في تعاملهم مع المتظاهرين. وهو الأمر الذي أضاف إلى المشهد الكثير من الضبابية. ففي حين يطلق عليهم بعض الحانقين على الإخوان "الأهالي"، يرى بعضهم الآخر وجودهم في المشهد دليلًا على عودة للممارسات الخارجة على القانون التي طالما انتهجتها الداخلية في التعامل مع الناشطين. وإن تسلّح هذه العناصر المدنية يثير التساؤل حول احتمالية اندساسها وسط التظاهرات لوصم المتظاهرين بعدم السلمية وإثارة الرأي العام عليهم^(٧٩).

وعلى الرّغم من الانقسام الحادث الآن بين صفوف الحركات الشبابية بالأساس، فإنه من الواضح أن أحداث العنف التي صاحبت فضّ

76 Omar Ashour. "Egypt at a Bleak Crossroad", *Brookings*, 13/ 08/ 2013.

٧٧ تدعو الحركة كل من يرفض العسكر والإخوان إلى الخروج إلى شرفة منزله الساعة التاسعة كل يوم أثناء حظر التجوال والدق على أواني الطهي باللحن الخاص بهتاف ثورة ٢٥ يناير "عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية". لمعلومات أكثر عن الحركة، انظر على الرابط:

<https://twitter.com/masmou3>

٧٤ يمكن مشاهدة بيان تمرد والوقوف على ردود الفعل التي أثارها على الرابط:

<http://gate.ahram.org.eg/News/383772.aspx>

٧٥ يمكن مشاهدة بعض هذه المشاهد على الرابطين:

<http://www.youtube.com/watch?v=Y5GW6s6mOMc&sns=tw;>

<https://www.facebook.com/photo.php?v=10153122505220453>